لحوم

نحن نعيش لنأكل !

□ أسيمة جانو

مع أن العكس هو الصحيح .. فإننا نرغما هذه الأيام بعد قرار منع ذبح الماشية على أننا فعلا لا نأكل لنعيش .. إنما نعيش .. لنأكل .. ونأكل بالذات اللحوم ! فهل نحن من « أكلة اللحوم » وعلى ذلك نعليا ألا نعيب ذلك على بعض القبائل الأفريقية .

والبرهان الساطع على ذلك هو هذا التزاحم غير العادي على المجمعات الاستهلاكية ، وكمية الأحاديث الماثلة التي أجريت وقيلت في الإذاعة والتليفزيون .. وماكتب في الجرائد والمجلات كلها ولست أفهم هذا الخلل الخطير الذي حدث في الأسر المصرية ، فنحن بشر قبل أن نكون أي مخلوقات أخرى !

بل إنه من المضحك حقا أن يكون السؤال الذي يتبادله الناس حين اللقاء بدل التحية هو « عامل إيه من غير اللحم ؟ »

وقد عشت نمانية ، وأعرف كثيرين ممن لم يذوقوا اللحم في حياتهم ولم يجوعوا ولم تحدث لهم أية مصيبة .. لا سمح الله . على العكس فالإنسان النباتي يعيش عمرا أطول ويتمتع بصحة أحسن ممن سواه من « أكلة اللحوم » .

وليست مصر هي الأولى في مثل هذا القرار . وإن كان السبب مختلفا . فقد منع لسوريا أن منعت « تداول » اللحوم بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعدة شهور وذلك لتوفير الاستهلاك من ناحية ولأنه كان هناك نقص كبير في المواشي نتيجة الحرب والشتاء وقد أكل الشعب السوري بأمر حكومي اللحم « المجفف » المستورد لمدة أربعين يوما متواصلة . ثم مدت المهلة إلى أربعين يوما أخرى ، ورغم أن الناس هناك قد أقفوا من تناول اللحم المجفف واكتفوا بالأكلات الخفيفة المطبوخة بالزيت . فلم يتذمر أحد بل لم يقدم مصدر إعلامي واحد أية فكرة كبديل للحم . ولم تطوع (مجتهدة) أية مذيعة أو مقدمة برامج سيدات البيوت بسرد قوائم للطعام يكون فيها فوائد اللحوم والبروتين .

وإنه لأمر مدهش ومضحك حين نسمع الآن كم نسبة البروتين الموجودة في الفول مثلا والعدس والفرة وفي البيض الذي اعتبر بدوره من الأسواق وفي البقول وفي سائر المواد الغذائية .

كأن الأسر الشرقية عندما دأبت دائما على المحافظة على وجود كافة المواد الغذائية الضرورية على المائدة من البروتين والفيتامينات والسكريات وغيرها .

لقد قامت الدنيا ولم تقعد بعد قرار الرئيس الراحل . فهل نحن قوم لم نتعود على الحرمان أبدا من أي شيء ؟

أو أن بطوننا هي أهم ممتلكاتنا ومناطق تدليلنا وأهم شئوننا التي نعنى بها ؟ ..

لقد بدا الأمر كما لو أننا قد تذكرنا فجأة أننا كنا نأكل اللحم بلا انقطاع .

وليس أن الفوار صدر حكمة كبيرة . هي أن نسبة عالية من الناس لم يتذوقوا اللحم إلا مرة في الأسبوع أو مرة في الشهر أو ربما في المواسم فقط والأعياد ..

ولفعل ما نفعل الآن في مقاطعة اللحوم من أجل هؤلاء .. ومن أجل أنفسنا .

ونحن مسئولون لاشك بشكل مباشر أو غير مباشر عن أحداث هذه الجلبة كلها .

كان من الممكن أن يتم كل شيء بهدوء وبشكل عادي .. بل لقد قال لي أحدهم ، وهو رب أسرة كبيرة :

لقد كنا نمتنع عن أكل اللحم مضطرين . أما الآن فنمتنع عن أكلها « رضى » بأمر الحكومة !

وصدق رسول الله ﷺ حين قال :

« نحن قوم لا نأكل حتى نجوع . وإذا أكلنا لا نشبع »

ولكن يبدو أننا قوم .. لا نريد أن نجوع لنستطيع أن نشبع

رد

.. من رئيس هيئة السكك الحديدية

نشرت المجلة في عددها الصادر في ٢١ سبتمبر ١٩٨٠ تحت عنوان « اعترافات رئيس هيئة » موضوعا علق فيه كاتبه على حديث في الإذاعة وفي التليفزيون المصري أخيرا .

ومع ترحيبي بتعليق السادة المسئولين وآرائهم . فإن ماكتب في هذا الشأن يختلف اختلافا كبيرا عما ورد في حديثي للتليفزيون سواء من حيث المضمون أو المفهوم . وقد تعرض تعليق الكاتب إلى نقطتين .

□ ذكر سيادته أنني قلت في حديثي إن ظاهرة بيع التذاكر في السوق السوداء ظاهرة عامة ليست موجودة في قطارات مصر فقط ولكنها موجودة في كل دول العالم . وعلق سيادته على ذلك بقوله فإذا لا يدرس رئيس السكة الحديد أسباب هذه الظاهرة للوصول إلى الحل المناسب بدلا من أن نترك المواطنين « الغلابة » لتجار السوق السوداء ولاستغلال مرتكبي شبابيك قطع التذاكر بالخطأ .

□ ما ورد بحديثي عن قطارات الضواحي . فقد ذكر كاتب المقال أنني ذكرت أن الهيئة تعاقدت مع احدى الشركات الأجنبية لتمول تطهير القطارات في مصر . ثم استطرد في تعليقه قائلا . إن مسألة النظافة هذه لا تحتاج إلى عبقرية خاصة لا نملكها . وهذا فلابد من الاستعانة بالخواجات حتى نتعلم منهم كيف ننظف أنفسنا رغم أن ديننا الإسلامي هو أول من حثنا على النظافة .

وبالنسبة للنقطة الأولى فإنه صحيح أن ظاهرة بيع التذاكر في السوق السوداء لا تقتصر على مصر وجودها وهذا ما ذكرته في حديثي فعلا . إلا أنني قد ذكرت العلاج الذي تعالج به كافة الدول ظاهرة السوق السوداء لا في التذاكر فقط ولكن في سلع أخرى كثيرة فقد أوضحت في حديثي أن علاج السوق السوداء في بيع التذاكر يتمثل في توفير مزيد من المقاعد للمسافرين بشراء عربات جديدة بحيث يجد كل راكب مقعده دون الحاجة إلى أن يلجأ إلى السوق السوداء . وهذا هو العلاج الذي أخذت به سكك حديد مصر ولا تزال في علاج هذه الظاهرة . وبكل هذا العلاج تتقيد الرقابة على المتحرفين .

أما بالنسبة للنقطة الثانية فإنني لم أشر اطلاقا إلى الشركات الأجنبية لا من قريب ولا من بعيد . ولكني ذكرت أن قانون الهيئة القومية للسكك الحديدية الصادر أخيرا قد أباح للهيئة تكوين شركات يوكل اليها بعض الأنشطة . وأن الهيئة سوف تستفيد من هذا القانون في إنشاء شركة مصرية تابعة لها توكل إليها أعمال النظافة وذلك ضمانا لرفع مستوى نظافة القطارات والمحطات . حتى تكون هذه الأعمال في أيد متخصصة ومتحررة من الروتين .

من هذا يتضح أن كاتب المقال أخطأ في النقطة الأولى ما ورد بحديثي عن علاج ظاهرة السوق السوداء في تذاكر السفر . كما نسب إلي في النقطة الثانية عكس ما ورد على لساني .

ولقد أردت أن أوضح حقيقة ما ورد بحديثي في هذا الشأن راجيا نشر التصحيح .

على أنني أرحب بزيارتي شخصيا لمزيد من الإيضاح وتبادل وجهات النظر . الأمر الذي لاشك يفيد الطرفين معا .

رئيس مجلس إدارة
الهيئة القومية للسكك الحديدية
(مهندس عبد المنعم حشمت)